

التحرير المالي وأثره على نمو القطاع الصناعي في الدول العربية

أ/ عليوة علي

أ/ بوسعيدة مراد

أستاذ مساعد أ

أستاذ مساعد أ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

وعلوم التسيير

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

Abstract:

Given the present context of globalization, the impulse of economic reforms along the lines of a market oriented – economy has triggered the transformation of the Arab Industry sector. But noted is twice the percentage contribution of this sector to the GDP in spite of many reforms which touched the manufacturing sector, which aimed to create a competitive and upgrade the sector and improve its services.

Key words: financial liberalization, industrial sector, Arab countries.

المخلص:

عرف قطاع الصناعة في الدول العربية جملة من التحولات منها ما أفرزه الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ومنها ما أفرزته التطورات الاقتصادية العالمية، متمثلة في العولمة وفي التحرير الاقتصادي، لكن الملاحظ هو ضعف نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من عديد الإصلاحات التي مست قطاع الصناعة والتي هدفت إلى خلق التنافسية وترقية القطاع وتحسين خدماته.

الكلمات المفتاحية: تحرير مالي، قطاع صناعي، دول عربية.

مقدمة:

تطورت ظاهرة التدفقات الدولية لرأس المال وسايرت مختلف التغيرات التي شهدتها نظام النقد الدولي في مختلف مراحله إلى يومنا هذا، كما تعتبر هذه التدفقات المالية الدولية إحدى أهم ظواهر العولمة التي أصبحت تستقطب اهتمام الباحثين والاقتصاديين في كل أنحاء العالم. على أساس أنها أهم ظاهرة عالمية مست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ. ولعل أهم ما ميز العقدين الأخيرين هو التزايد الكبير في حجم وسرعة الحركة الدولية لرأس المال في إطار ما يسمى بالعولمة المالية واتجاه الدول نحو سياسات التحرير الاقتصادي بكل جوانبه.

ويعتبر القطاع الصناعي ركيزة أساسية في أي مجتمع وأي نشاط اقتصادي، كونه مكوناً هاماً ورئيسي من مكونات للاقتصاد الوطني، ويساهم القطاع الصناعي بشكل مباشر في عملية النمو الاقتصادي من خلال امتصاص العمالة المحلية، ودعم ميزان المدفوعات وزيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب، كما يعمل القطاع الصناعي على تحريك قطاعات أخرى والمساهمة في دوران عجلة النمو نحو الأمام.

وسوف نحاول عبر ورقة العمل هذه، أن نبين وفق النظرة الأولى الإشكالية

التالية:

- ما هو واقع القطاع الصناعي بعد عملية التحرير المالي في الدول العربية؟ ما مدى تأثير هذا القطاع بالأزمة المالية؟

I. أساسيات حول التحرير المالي.

1- مفهوم التحرير المالي:

لقد أضحى التحرير الاقتصادي والتجاري سمة أساسية من سمات البيئة العالمية في نهاية القرن العشرين سواء فيما يخص تجارة السلع أو الخدمات، ومع التوجه نحو العولمة حيث شكل تحرير تجارة الخدمات في إطار دولي متعدد الأطراف تحديات كبيرة تختلف طبيعتها عن تلك التي تواجهها تجارة السلع، ويعزى ذلك إلى كون غالبية الحواجز التي تعترض تجارة الخدمات هي القوانين والإجراءات التنظيمية والممارسات الإدارية التي تقف أمام عبورها الحدود الوطنية، والتي تعتبر أقل وضوحاً بكثير من الحواجز الجمركية وأكثر صعوبة في تقييم أثارها المقيدة على تجارة الخدمات.

ومن هنا يمكن القول بأن التحرير عموماً يتمثل في إزالة جميع أو بعض العراقيل والحواجز القانونية والإجراءات التنظيمية والممارسات الإدارية التي تقف عائقاً أمام حرية وسهولة انتقالها، ومع زيادة التطور الاقتصادي والتقدم الكبير الذي شهدته تكنولوجيات الاتصال فقد ازداد تحرير الخدمات، وخاصة منها المالية بما فيها التأمينية والمصرفية والتي تعتبر الأكثر ديناميكية ضمن التجارة الدولية.

2- مرحلة التحرير المالي:¹

تزامنت هذه المرحلة مع وصول "مارقريت تاتشر" إلى الحكم في بريطانيا وتولي "بول فولكر" رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي؛ وهما معروفان بتشجيعهما لتحرير الحياة الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والعالمي وامتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 وتميزت بما يلي:

- المرور إلى اقتصاد السوق المالية وقد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي؛
- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وبذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولا و خروجاً؛ واعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي؛
- التوسع الكبير في أسواق السندات (30% من مجموع الأصول المالية المصدرة عالمياً) وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود، الشيء الذي جعل الدول الصناعية الكبرى تمول العجز في ميزانياتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية، لا سيما سندات الخزينة.
- توسيع وتعميق الإيداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة؛
- توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار. وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة، هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

II. أثر التحرير المالي على نمو القطاع الصناعي في الدول العربية.

تعتبر الصناعة في الوطن العربي حديثة النشأة، فهي وليدة الستينات ويعود ذلك إلى خلفيات عديدة، منها عمل الاستعمار الذي أخرج حركة التصنيع في الوطن العربي فبعد استقلالها أدركت قيمة هذا القطاع الاستراتيجي وسارعت على إرسائه حسب إمكانياتها ومواردها.

1- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي العربي

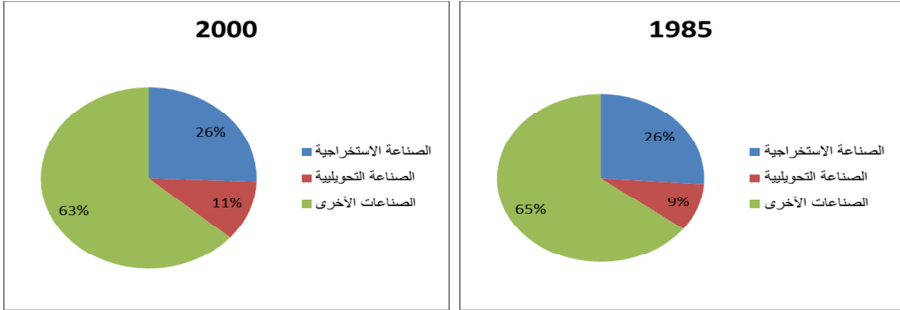
بعد حصول الدول العربية على استقلالها انتهجت سياسة تنمية ارتكزت فيها على القطاع الصناعي الذي تبلور في شكلين رئيسيين هما: تطوير الصناعة التحويلية كبديل للاستيراد، وإقامة صناعة استخراجية.

الجدول (01): قيمة الناتج الصناعي بالأسعار الجارية خلال الفترة

إجمالي القطاع الصناعي		الصناعة التحويلية		الصناعة الاستخراجية		
المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	
في الناتج المحلي الإجمالي	المضافة	في الناتج المحلي الإجمالي	المضافة	في الناتج المحلي الإجمالي	المضافة	
36,3	132,5	10,2	34,5	26,1	98,0	1985
33,5	159,7	10,4	49,5	23,1	110,2	1990
32,1	156,1	10,3	50,3	21,8	105,8	1992
30,0	145,8	10,1	48,9	19,9	96,9	1993
29,2	145,4	10,7	53,4	18,5	92,6	1994
30,2	161,2	10,8	57,8	19,4	103,4	1995
32,3	189,5	10,7	62,2	21,8	127,3	1996
32,5	195,7	10,9	66,2	21,4	129,6	1997
26,9	158,1	11,5	67,4	15,4	90,7	1998
26,9	186,5	11,4	70,6	18,6	115,9	1999
36,4	254,1	10,8	75,6	25,6	179,3	2000

المصدر: التقارير العربية الموحدة لسنوات 1986، 1997، 1998، 1999، 2000، ص 43، ص 46، ص 49.

الشكل (01): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول السابق.

2- العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي العربي:

بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي عام 1999 نحو 17,6 مليون عامل، وهو نفس حجم العمالة المقدر في السنة السابقة تقريباً². وقد لوحظ انخفاض معدل نمو العمالة الصناعية الذي كان يقدر بـ 17,9 مليون سنة 1998، واستمر هذا الانخفاض إلى 16,3 مليون عامل سنة 2000.³ ومن أسباب ذلك أن المنشآت الصناعية العربية أصبحت تميل إلى استخدام التقنية الحديثة التي تتصف عادة بكثافة رأس المال بدلاً من كثافة العمالة؛ وأن القطاع العام الصناعي في معظم الدول العربية قد تراجع بسبب تأثيرات الخصخصة وبالتالي قلّ توظيف العمالة⁴.

الجدول (02): نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي دولار للفرد

قيمة إنتاجية العامل العربي	نصيب الفرد			
	المجموع	الصناعة التحويلية	الصناعة الاستخراجية	
-	727	192	535	1985
11491	728	226	502	1990
9481	648	416	232	1995
11084	751	254	497	1997
8967	593	253	340	1998
10575	683	259	425	1999
15636	911	270	461	2000

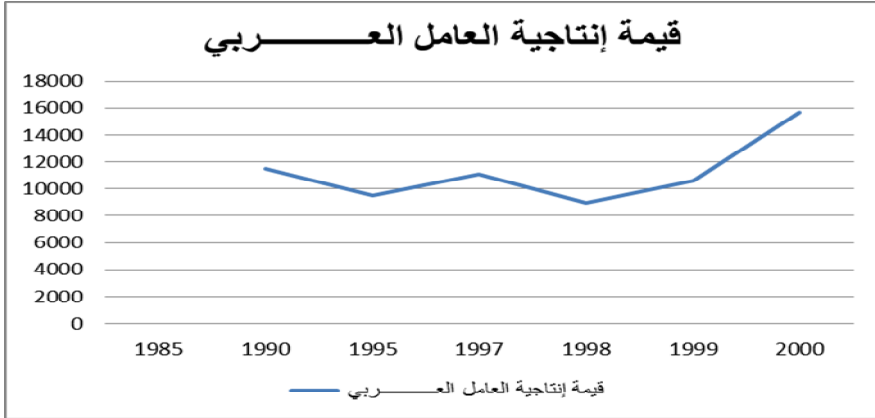
المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 1999 ص 51 بالنسبة لسنوات: 1990، 1995، 1997، 1998، 1999. التقرير العربي الموحد لسنة 2000 ص 61.

نلاحظ من الجدول السابق:

- تحسن في إجمالي نصيب الفرد من ناتج الصناعة العربية خلال فترة التسعينات بحيث كان يتراوح ما بين [594- 767] دولار، ثم تحسن في سنة 2000 أين بلغ 911 دولار لفرد الواحد.

- بلغ نصيب العامل في الصناعة الاستخراجية 497 دولار عام 1997 مقابل 490 دولار سنة 1996 ثم عاودت الانخفاض سنوات 1998، 1999 و 2000 إلى 340 و 425 و 461 دولار على التوالي. وتعتبر حصة الفرد من الصناعة الاستخراجية ضعف حصته من الصناعة التحويلية التي بلغت 226 دولار سنة 1990 و 254 سنة 1997 و 270 دولار سنة 2000.

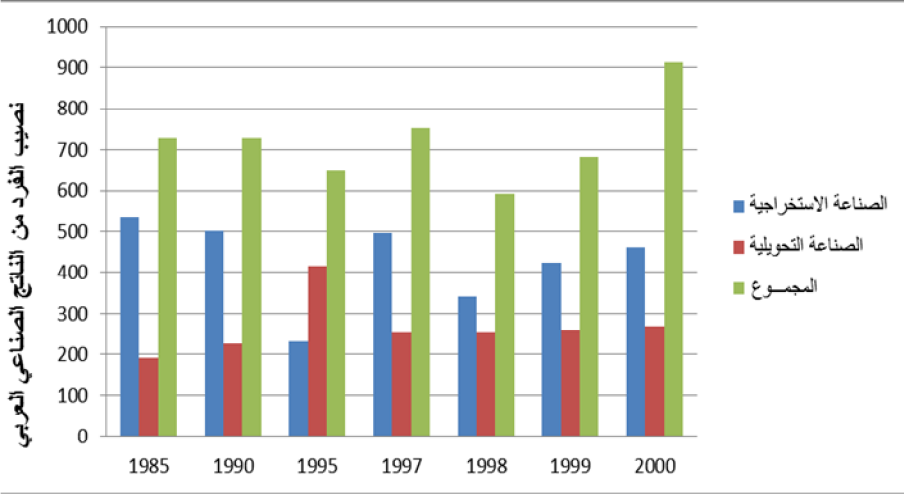
الشكل (02): إنتاجية العامل العربي بالأسعار الجارية دولار للفرد



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق.

كما نلاحظ من الشكل السابق تذبذب في إنتاجية العامل العربي خلال فترة التسعينات حيث كانت مرتفعة في سنوات 1990، 1997 و 1999 بلغت 11491 دولار للفرد سنة 1990 و 10575 دولار للفرد سنة 1999، كما أنها كانت منخفضة في سنوات 1995 و 1998 أين بلغت 9481 دولار و 8967 دولار للفرد على التوالي. غير أن هذه القيمة عرفت تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية الجديدة حيث بلغت 15636 دولار للفرد.

الشكل (03): نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) دولار للفرد



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق.

أما عند مقارنة إنتاجية العامل في الصناعة العربية مع مثيلاتها في الدول الأخرى بالبيانات المتوفرة لسنة 1998، فإننا نجدها تعادل نحو 37% من إنتاجية العامل الصناعي في كوريا، ونحو $\frac{1}{6}$ إنتاجية العامل الصناعي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا. وفيما يلي جدول يوضح إنتاجية في بعض الدول العربية غير النفطية.

الجدول (03): الإنتاجية الصناعية العربية لسنة 1998

الإنتاجية (دولار / عامل)	البلد
8967	مجموع القطاع الصناعي للدول العربية
3451	مصر
4137	تونس
9393	الأردن
24419	كوريا الجنوبية
57047	الولايات المتحدة الأمريكية
60470	فرنسا
60606	ألمانيا

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 1999، ص 52.

3- التوزيع النسبي لمساهمات القطاع الصناعي العربي:

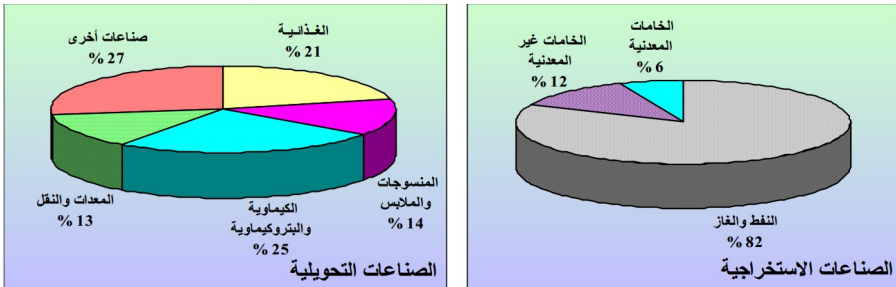
ينقسم قطاع الصناعة للدول العربية إلى نوعين رئيسيين هما:

- قطاع الصناعة الاستخراجية: وتشمل استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن كالحديد والنحاس والزنك والذهب، والخامات غير المعدنية مثل: الفوسفات والبوتاس. قدّرت القيمة المضافة لنشاط الصناعة الاستخراجية خلال عام 1999 بنحو 27,8% نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما رفع من نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية بحوالي 18,6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 15,4% سنة 1998 وهي نسبة جد ضعيفة إذا ما قورنت بسنة 1985 التي كانت تقدر بـ 26,1% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشكل إيرادات النفط والغاز نحو 82% من ناتج الصناعة الاستخراجية، في حين أن قيمة استخراج الخامات غير المعدنية (الفوسفات والبوتاس) تمثل 12% والخامات المعدنية نحو 6%.

- **قطاع الصناعة التحويلية:** ويرتكز في عدد من الصناعات مثل صناعة البتروكيماويات والمشتقات البترولية والتي ساهمت بنحو 25% من قيمة الصناعة التحويلية الإجمالية في سنة 1999، والمنسوجات والملابس بـ 14%، والصناعات الغذائية 21%، والمعدات وآلات النقل بـ 13%. وتشكل الصناعات الأخرى التي تشمل الصناعات الكهربائية والهندسية والخشب والورق وغيرها ما يقارب 27%. وقد تميز نشاط الصناعات التحويلية بالتذبذب حيث سجل أعلى معدل نمو سنة 1994 بمقدار 9,2% مقارنة بـ (- 2,8%) سنة 1993. غير أن نشأة مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي بقي مستقرة في حدود 11% وسجل أعلى نسبة له سنة 1998 بـ 11,5% وارتفعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى 75,6 مليار دولار سنة 2000 مقارنة بـ 70,6 مليار دولار سنة 1999 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط.

الشكل (04): مصادر القيمة المضافة في القطاع الصناعي للدول العربية



المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 1999، ص 53.

4- صناعة النفط في الدول العربية

يعتبر النفط أكبر من مصادر القوة والتأثير في العالم باعتباره سلعة محورية في النشاط الاقتصادي؛ ومادة أولية للصناعات الأخرى.

ويتمتع الوطن العربي بمستودع نفطي كبير يختلف عن نفط العالم من حيث غزارة الإنتاج، انخفاض التكلفة وجودة النوعية. وبلغ احتياطي النفط لدى الدول العربية نهاية عام 1999 حوالي 645 مليار برميل شكل نسبة 63% من الاحتياطي العالمي.

الجدول (04): عوائد الصادرات النفطية للدول العربية

مليار دولار

السنة	1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الدول العربية	103,0	100,6	116,4	118,2	82,0	118,0	179,9
الدول الأويك	97.3	94,4	108,6	110,0	76,7	109,7	167,0

المصدر: هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها

المستقبلية على الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 551.

انعكس ارتفاع أسعار النفط سنة 2000 إيجابيا على عائدات الدول العربية واقتصاداتها، حيث بلغت قينة صادراتها النفطية 180 مليار أي بزيادة قدرها 62 مليار دولار مقارنة مع سنة 1999. وتعتبر هذه الزيادة في العائدات البترولية الأعلى للدول العربية منذ سنة 1982.

III. الأزمة المالية العالمية وأثرها على القطاع الصناعي في الدول العربية.

1- بداية الأزمة وأسبابها:

انطلقت الأزمة المالية العالمية مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطيرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر، وهذا ما أكد تنبؤات "ألن غرسبيان"، رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السابق، بأن مؤسسات مالية كبرى جديدة ستسير على درب "ليمان براذرز". في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929، بدأت الأزمة بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال عام 2008 إلى 19 بنكاً، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنك.

يكمن اختزال أهم أسباب الأزمة المالية العالمية فيما يلي:

– **الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية:** شهد الاقتصاد الأمريكي ركودا ملحوظا في عام 2008 ويمكن الاستدلال على ذلك بمؤشرات من السوق المالي، فقد هبط مؤشر "داو جونز" الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 679 نقطة، وانخفض مؤشر "ستاندارد أند بور" 75 نقطة، وانخفض مؤشر "تاسداك" 95,2 نقطة.⁵ ومن مؤشرات السوق الحقيقي الدالة على الركود زيادة عجز الموازنة بمقدار 455 مليار دولار، والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 3,2%، كما وصل إجمالي النفقات

العامّة إلى 2,98 تريليون دولار، بارتفاع بلغت نسبته 9,1% عن سنة 2007، وهي أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 1990. ومن جانب آخر انخفض متوسط سعر المنازل في أميركا بنسبة 9,5% وهو أكبر انخفاض منذ عام 1999.⁶

– **قروض الرهن العقاري:** نتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي تشجعت العديد من المصارف على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%، فتهاافت المستهلكون على شراء البيوت في مختلف أنحاء أمريكا، ونتيجة توفر السيولة لدى المصارف والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود تشجعت المصارف على إعطاء المزيد من القروض العقارية، مما أدى إلى زيادة غير مسبوقّة في أسعار العقارات، فأصبح المنزل الذي كان سعره 150 ألف دولار مثلاً يساوي 300 ألف دولار.

– **توريق الديون:** والتي ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة. وهكذا تضاعف الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر، كما تضاعلت دقة تقييم الضمانات.

– **استخدام المشتقات المالية:** التي بلغ حجمها على اختلاف أصنافها 25372 بليون دولار أمريكي في نهاية شهر جوان 2009، وهي موزعة كالآتي: (2470 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات العملات)، (15478 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات سعر الفائدة)، (879 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات الأسهم)، (689 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات السلع)، (5855 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات أخرى)⁷. أما المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة قدر من قبل بنك التسويات الدولي بمبلغ 600 تريليون، أي أكبر بعشر مرات من حجم الاقتصاد العالمي⁸.

2- آثار الأزمة المالية العالمية على القطاع الصناعي في الدول العربية:

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصادات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها بطبيعة الحال سوف تتأثر بهذه الأزمة.

الجدول (05): قيمة الناتج الصناعي بالأسعار الجارية مليار دولار

الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي			
قيمة مضافة	معدل النمو	مساهمة في الناتج المحلي	قيمة مضافة	معدل النمو	مساهمة في الناتج المحلي	قيمة مضافة	معدل النمو	مساهمة في الناتج المحلي	
181	0,5	27	74,8	2,4	11,1	256	1,1	38,1	2002
219	20	29	82,4	10,1	11,0	301	17,4	40,1	2003
293	33	32	95,9	16,4	10,7	389	29,1	43,3	2004
424	44	38	106,	11,3	9,7	531	36,5	48,3	2005
523	23	40	122,	14,6	9,4	645	21,5	49,4	2006
594	13	39	140,	14,9	9,3	735	13,9	48,9	2007
824	35	43	168,	20,2	8,9	993	35,1	52,3	2008
567	-38	30	174,	-0,2	9,8	711	-31,7	40,0	2009
708	31	34	200,	14,9	9,6	908	27,6	43,7	2010
950	34	39	222,	11,1	9,3	1172	29,0	49,1	2011
1045	10	39	242,	8,9	9,2	1287	9,8	48,9	2012
1017	-2,6	37	252	4,4	9,2	1270	-1,3	46,5	2013

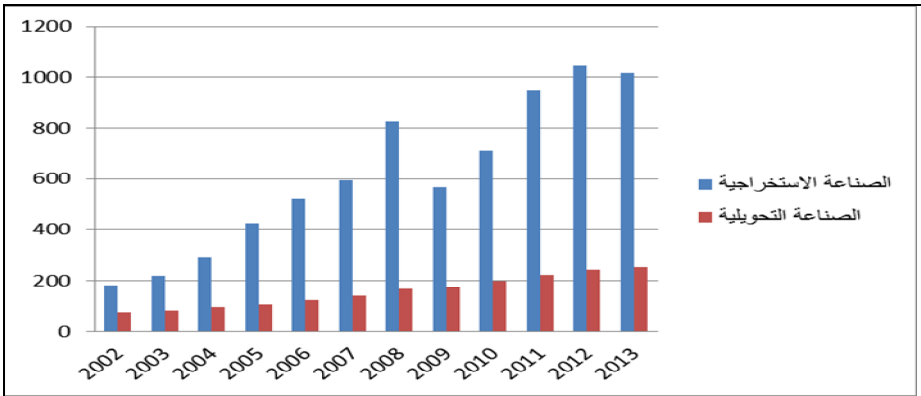
المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2008 والتقرير العربي الموحد لسنة 2013 بالسنوية لسنوات من 2009 إلى 2013، ص 76.

قدر إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة لسنة 2008 بحوالي 993,3 مليار دولار مقارنة مع حوالي 735,3 مليار سنة 2007، أي انه ارتفع بنسبة 35,1%. ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في عائدات الصناعة الاستخراجية النفطية. وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية سنة 2008 لتبلغ 52,3% أي بزيادة قدرت ب 3,4% عن سنة 2007.

غير أن حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعة انخفض في سنة 2009 ليصل إلى 711,9 مليار دولار، غير أنه عاود الارتفاع في السنوات الأربعة الموالية ليصل إلى 1270,7 مليار دولار، مما رفع من مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل إلى أعلى نسبة في سنة 2011 التي قدّرت ب 49,1%.

الشكل (05): القيمة المضافة من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية للدول العربية

الوحدة: مليار دولار



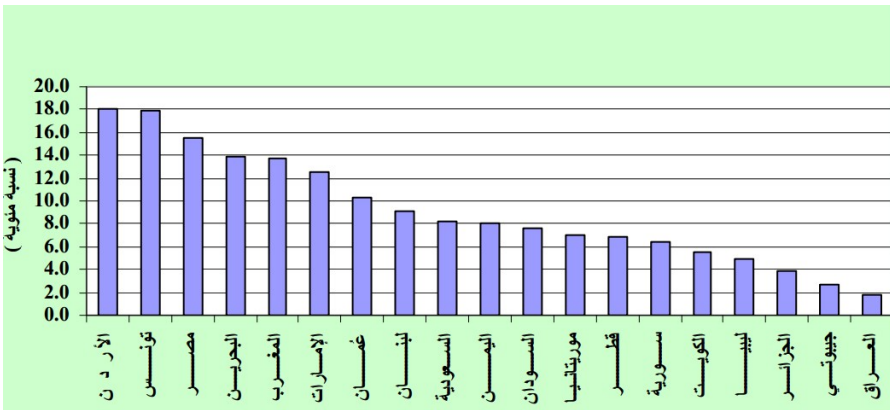
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول السابق.

عرفت القيمة المضافة من الصناعة الاستخراجية نموا معتبرا خلال الفترة (2002- 2013) حيث ارتفعت من 181,9 مليار دولار سنة 2002 إلى 1017,8 سنة 2013، ماعدا الانخفاض المسجل في سنة 2009 الذي بلغ 567,6 مليار دولار وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية. هذا النمو أدى إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع من 27% سنة 2002 إلى 37,2% سنة 2013.

أما بالنسبة للقيمة المضافة من الصناعة التحويلية فعرفت نموا متزايد خلال الفترة (2002- 2013) حيث ارتفعت من 74,8 مليار دولار سنة 2002 إلى 252,9 سنة 2013، غير أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بقيت مستقرة في حدود 9%.

الشكل (06): مساهمة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية في الناتج المحلي

الإجمالي للدول العربية لسنة 2008

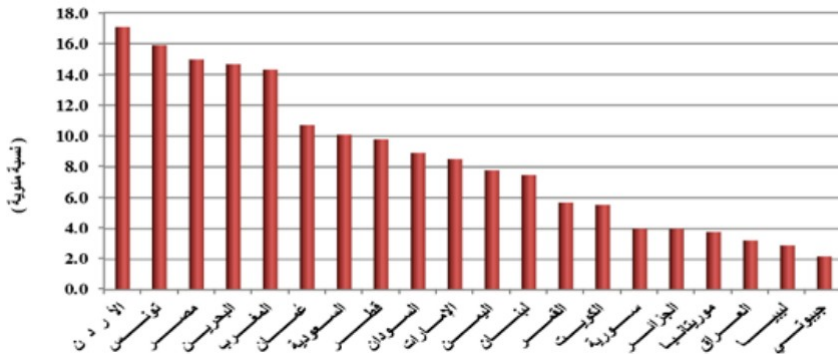


المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2008، ص 57.

وتتميز الدول العربية المصدرة للنفط عموماً بارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح النسبة بين 74,3% في ليبيا و 15,7% في مصر، بينما تتراوح مساهمة الصناعة الاستخراجية في الدول التي تمتلك صناعة استخراجية غير نفطية بين 9,1% في تونس و 1,9% في المغرب.

أما بالنسبة للصناعة التحويلية في كل من: الإمارات، البحرين، المغرب، مصر، تونس والأردن فتتميز بارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إذ تتراوح ما بين 12,6% و 18% بالمقارنة مع بقية الدول العربية.

الشكل (07): مساهمة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنة 2013



المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2013، ص 79.

بالرغم من نمو القيمة بالصناعات التحويلية في البلدان العربية بنحو 9,8% في المتوسط خلا الفترة (2009 - 2013) لا أن هذا المعدل لا يزال متواضعا إذا ما قورن بنظيرها في الدول النامية حديثة التصنيع والذي بلغ حوالي: 19% في تركيا وفيتنام، 18%

في سيريلاونكا، 21% في سنغافورة، 24% في ماليزيا واندونيسيا، 31% في كوريا الجنوبية و24% في دول شرق أوروبا.

ومما لاشك فيه ان التباطؤ في نمو الصناعات التحويلية العربية على استمرار تنامي معدلات البطالة في الدول العربية وتدني إنتاجية العاملين في الصناعات التحويلية، وحصلتهم من القيمة المضافة الصناعية.

الخاتمة:

بناء على ما سبق يمكن القول إن مستقبل الصناعة في الدول العربية يرتبط بمدى توافر الإمكانيات والطاقات الصناعية المتاحة في هذه الدول. لدى لا بد من السعي الى توثيق التنسيق العربي والإقليمي من خلال تنفيذ برامج التعاون وتبادل المعلومات بين المنظمات والهيئات ذات الصلة، وكذلك إقامة مركز عربي لتكنولوجيا الصناعة واتخاذ سياسات عربية كفيلة بمواجهة الإغراق الذي تتعرض له الصناعة العربية من الدول الصناعية.

المقترحات والتوصيات:

- إعادة النظر في أولوية الفروع الصناعية وتعديلها وفقاً لمقتضيات التحديث التكنولوجي ومواصلة العمل على تحديث هيكل القطاع الصناعي وتطوير المراكز الإنتاجية.
- لا بد من معالجة أسعار الطاقة لتكون تشجيعية للمؤسسات الصناعية وتقديم إعفاءات تصديرية من ضريبة الدخل، ناهيك عن ضرورة ترشيد الكوادر عبر تقديم الدعم الفني والعلمي والإسراع في اتخاذ قرارات تهدف الى تحسين الاستخدام الاقتصادي للمواد الأولية المتاحة محلياً .

- وإنشاء الشبكة العربية للمعلومات الصناعية وتطويرها في ضوء المتغيرات الدولية مع العمل على تشجيع الحاضنات الصناعية بالتعاون بين القطاع الخاص والمنظمات الدولية.
- ووضع آلية تضمن حقوق المصانع والصناعيين، وكذلك إعطاء قروض ميسرة لتحقيق التطور الإنتاجي للمشاريع الصناعية.
- العمل على اعتماد مشروع دمج الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإدارة حديثة وتشجيعها على التكامل في ما بينها ضمن حلقات إنتاجية متكاملة وتسهيل إجراءات الرخص الصناعية لإنشاء مصانع على المستوى المطلوب.
- وضع برنامج لصناعات جديدة تخدم الصناعات الأخرى وتقوم على أساس التكامل الصناعي بين الدول العربية.
- وضع برامج تهدف إلى تأمين المواد الأولية المناسبة للصناعات العربية وتأمين أسواقها داخل السوق العربية وخارجها.
- تنسيق برامج التصنيع مع برامج تطوير التكنولوجيا وتطوير القوى البشرية عموماً والقوة العاملة خصوصاً.

قائمة المراجع:

- ¹ - Michel Alietta, Anton Brender, la Globalisation Financière - l'aventure obligée, Paris, Edition Economica 1990, P 14, 15.
- ² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، ص ص 50 - 51.
- ³ - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية على الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 542.
- ⁴ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، ص ص 50 - 51.

⁵ -النجار إبراهيم، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009، ص 72 – 73.

⁶ - <http://www.al-raeed.net/raeedmag/preview.php?id=1283> visité le 08/04/2010 à 18h30.

⁷ - موقع بنك التسويات الدولية، تقرير شهر ديسمبر 2009. متاح على الرابط:
<http://www.bis.org/statistics/derstats.htm>

⁸ - شابرا، محمد عمر، الأزمة المالية العالمية- هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها، ترجمة رفيق المصري، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز، 2009، ص32.